

مجلة التمويل الأصغر

اصداره فصلية متخصصة تصدر عن وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان

السياسات

و دورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر

رئيس التحرير

عبد الله علي محمد بايكر
قسم التدريب والترويج

نواب مستشار رئيس التحرير

أحمد عبد الهادي حامد
يعقوب محمود السيد

مستشار التحرير

سيف الدين أحمد بري

في هذا العدد

افتتاحية العدد 2

السياسات ودورها في تكوين
الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر 3

البعد التنموي للتمويل الأصغر
الإسلامي: تجربة إسارة قرى
 محلية شرق سناج نموذجا 9

المؤشرات الكمية لقطاع التمويل
الأصغر حتى ديسمبر 2019 14

بروفايل مؤسسى 17

أخبار متفرقة 18



افتتاحية العدد

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علماً... الذي علم بالقلم... علم الإنسان ما لم يعلم والصلة والسلام على خير معلم للبشرية محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم... أما بعد»

قوة و صلابة لتحقيق المأمول من قطاع التمويل الأصغر لخدمة التنمية و المساهمة في التنمية الاقتصادية ببلدنا الحبيب. يظل العدد الرابع لمجلة التمويل الأصغر و نحن نستشرف عاماً جديداً و كلنا إيجابية و تفاؤل أن يكون عاماً للتنمية و الرخاء و الإزدهار.

و نتطلع في هيئة تحرير مجلة التمويل الأصغر من القراء و المهتمين بموضوعات التمويل الأصغر و المتبعين لإصدارات المجلة بصورة ناظمة أن يمدونا بكل ما من شأنه أن يعمل على تطوير هذه الإصدارة المتخصصة و نعدكم في هيئة التحرير أن تجد ملاحظاتكم كل الإهتمام والعناية. و خاتماً بين أيديكم العدد الرابع للمجلة والذي نأمل أن يجذب فيه القراء و المتبعين ما يشبع نهمهم....

أيها القارئ الشغوف المواكب للتقييك في هذا العدد من مجلة التمويل الأصغر و لم نبلغ المرامي و الأفاق التي ننظم و نتوس إليها بعد لأصداراتنا هذه التي نرزو بها إلى ذري المعالي لتتبواً موقعها ضمن الإصدارات المتخصصة في حقل من الحقوق التنموية التي أضحت الشغل الشاغل لخبراء التنمية. أيها القارئ الفطن، يأتي العدد الرابع لمجلة التمويل الأصغر و مجلتنا تطفيء شمعتها الأولى و لا شك أن خلال العام المنصرم من المياه تحت جسر التمويل الأصغر بمختلف لبناته و التي نأمل أن يكتمل بناؤها

مع تحيات
رئيس التحرير»



السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر

د. دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي

البنك الزراعي السوداني

في شكل مجموعات تضامنية يديرون مشاريعهم بأنفسهم أو بمعاونة أفراد الأسرة وقدرiven على العطاء، وأن لا يتجاوز مبلغ التمويل 100 ألف جنيه حسب منشور بنك السودان المركزي رقم (2018/7)، وتقديم الخدمات الغير مالية المتمثلة في (التأمين، والتحويل، التدريب، الاستشارات)، كما يلاحظ أن هناك شبه اتفاق بين الكتاب والاقتصاديين والماليين وعلم الاجتماع على مفهوم التمويل الأصغر باعتباره يمنحك للفقراء النشطين إقتصادياً الذين لهم القدرة على العمل وبذل العطاء، وأن التمويل يمنحك ليس مجرد صدقة أو منحة، ويجب أن تصاحب التمويل الخدمات الغير مالية مثل التدريب والتأمين والتحويل والاستشارات، وقد تم رفع سقف التمويل بالدرج من 10000 ج إلى 100000 جنيه في العام 2018/5، وأصبح التمويل الأصغر ذات أهمية كبيرة للكثير من المنظمات السياسية والاجتماعية الإنسانية لارتباطه بالاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر في الدول النامية والتمويل الأصغر مفهوم يطلق على متزادات كثيرة مثل (تمويل المهنيين والحرفيين، وتمويل الأسر المنتجة وتمويل صغار المزارعين والرعاة، القروض الصغيرة) لكنها تسعى لتحقيق نفس الغاية.

السياسات والإجراءات التشجيعية للتوسيع

في صناعة التمويل الأصغر

مجلس وزراء حكومة جمهورية السودان

اصدر مجلس الوزراء قرار رقم (387) لسنة 2011م بتاريخ 2011/10/27م والخاص بإجازة رؤية تطوير قطاع التمويل الأصغر وحسب الفقر (ج) التي تنص على عدم فرض أي ضرائب في التمويل الأصغر حفزاً للمنتجين ودعماً للإنتاج القومي، عليه أوصي مجلس الوزراء بإعفاء عمليات التمويل الأصغر والصغير من كافة رسوم الدمة.

تُعد القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات من التحديات التي لا تزال مؤسسات التمويل الأصغر العربية تواجهها هي الحاجة إلى إستحداث قوانين وأطر تنظيمية خاصة بالتمويل لدعم الإعتماد على التمويل التجاري للقطاع، فضلاً عن الحاجة إلى توضيح عملية التحول لمؤسسات التمويل الأصغر التي أنشئت في البداية كمنظمات غير حكومية وتسعي الآن للتحول إلى مؤسسات ربحية.

مفهوم التمويل الأصغر

التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية و التأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض، كما يعد التمويل الأصغر أداة قوية للتخفيف من وطأة الفقر فتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء يساعد زيادة دخل الأسرة وأمنها الاقتصادي. يعرف التمويل الأصغر بأنه نظام لتوفير الائتمان والادخار والتمويلات والخدمات المالية كخدمات الودائع والقروض والدفعيات والتأمين للفقراء وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشاريع الصغيرة لتمكينهم من زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم. عرف التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مصرافية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرًا، وتختلف التعريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر. عرف التمويل الأصغر عبارة عن تقديم حزمة من خدمات مصرافية متكاملة من خلال نافذة المصارف المتحركة أو الثابتة غرف التمويل الأصغر بأنه يعني أي شيء يتراوح بين أموال الزكاة أم حفنة من أموال الصدقات التي يوزعها رجل دين ومؤسسة خيرية لعمليات التمويل الأصغر في قرية بدون ضمانات وما تقدمه البنوك الحكومية والخاصة والمتخصص (بضمانت عينية). أرى إضافة مفهوم آخر للتمويل الأصغر بأنه تمويل يمنحك للفقراء النشطين إقتصادياً سواء كانوا أفراد أو

تساعد على تسهيل التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر عبر صيغة المضاربة المقيدة.

وضع المجلس الأعلى استراتيجية قوميه للتنمية القطاع(**مـ2013/مـ2017**) لتحول محل استراتيجية بنك السودان المركزي تهدف لزيادة نسبة إسهام القطاع في الناتج الإجمالي من 1% إلى 3% وزيادة نسبة المرأة من 30% إلى 50% وزيادة الممولين من نصف مليون(**مـ2014**) إلى 1.5 مليون عام**مـ2017**، وأشار البنك الدولي(Syijab CGAP) في تقريره حول التمويل الأصغر الإسلامي بالتجارب السودانية ووصفها(بالفردية)في التمويل الأصغر الإسلامي، كما أشاد صندوق النقد الدولي **2013 SUDAN ARTICLE 1V CNOSULTATION** بالنمو الكبير في القطاع وأوضح أن السودان مرشح لقيادة العالم في التمويل الأصغر والصغير الإسلامي إذا استمرت هذه المعادلات في النمو.

استمرت جهود بنك السودان المركزي في تطبيق سياساته الرامية للوصول بنسبة التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي إلى 15% من إجمالي المحفظة التمويلية لكل مصرف، وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها.

من خلال برنامج شراكة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية جدة، تم إنشاء (4) مراكز لتنمية الأعمال الصغرى، و(5) حاضنات تدريبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للتدريب(3300)مستفيد في مجالات الإنتاج الحيواني وإنماج برامج الحاسوب والمنتجات الجلدية وصناعة الأثاث والملابس الجاهزة وربطهم بخدمات التمويل الأصغر في المؤسسات، وتمويل(10) مؤسسات تمويل أصغر استهدفت(6400) مستفيد، إضافة إلى تنفيذ برنامج بناء قدرات المشروعات الصغرى والصغيرة باستخدام تقنية المعلومات في خمس ولايات.

وأصل بنك السودان المركزي سعيه لتوفير المعينات الازمة لتوظيف نسبة 15% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف، حيث خطى قطاع التمويل الأصغر

وزارة المالية والتحطيط الاقتصادي استناداً على قرار مجلس الوزراء رقم(387) لسنة 2011م والخاص بجذبة رؤية تطوير قطاع التمويل الأصغر، اصدر السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني خطاب للأمين العام لديوان الضرائب، يحمل النمرة ١٩٥ بتاريخ ١٤/٤/٢٠١٥م، تمت بموجبه إعفاء عمليات التمويل الأصغر من كافة رسوم الدفع.

بنك السودان المركزي

من أجل تطوير وتعزيز التمويل الأصغر أنشأ بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر المتخصصة، التي وضع她ت عدداً من السياسات لتشجيع القطاع المصرفى على توفير التمويل الأصغر، وقد إستهدفت السياسات تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية و خفض الفقر من خلال توظيف نسبة لا تقل عن 15% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل مصرف للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط بالإضافة إلى ذلك أصدر بنك السودان المركزي توجيهات تشجع على تنويع المنتجات المعروضة. كما أهتم بنك السودان المركزي اهتماماً بالغاً بالتمويل الأصغر حيث قام في الفترة من 2006م وحتى 2010م بتخصيص مبلغ 350 مليون جنيه سوداني(Aي ما يعادل 168 مليون دولار تقريباً في ذلك الوقت) لتنفيذ البرنامج التجاري للتمويل الأصغر، وأنشئت وحدة التمويل الأصغر بينك بنك السودان المركزي في العام 2007م مناطق بها العمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان، كما قام البنك المركزي بتوفير الدعم الفني للمؤسسات والبنوك العاملة في برنامج التمويل الأصغر و إصدار اللوائح والمنشورات، وبذلك يكون البنك المركزي قد لعب دوراً مهماً في الدفع بالتمويل الأصغر ليكون أداء جذب للفقراء النشطين للتعامل مع القطاع المصرفى.

على مستوى الهيكل تم تكوين المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الاتحادي والمجالس الولاية ووحدات التمويل الأصغر بفروع بنك السودان المركزي ووحدات التمويل الأصغر في رئاسات المصارف، وحدات تحطيط المشروعات بالوزارات ذات الصلة بالتمويل الأصغر، كما أنشأت وكالة حكومية (وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة كفالات)، لكي

استثمارها لتمويل أعمال تعود بالنفع على المجتمع. أرى أن تطوير صناعة التمويل الأصغر قد وجدت الاهتمام في الدول النامية التي بادرت بإنشاء مؤسسات وهيئات ومن منظمات من أجل وضع الخطط وال استراتيجيات والتشريعات لمكافحة الفقر عبر آلية التمويل الأصغر، فنجد حتى دول العالم الأول أولت تطوير المشروعات الصغرى الاهتمام ضمن برامجها الاقتصادية، وقد تقدم السودان كثيراً في صناعة التمويل الأصغر من حيث وضع السياسات والضوابط وسن التشريعات والبناء الهيكلي.



الجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان

1. القطاع المصرفي

يوجد 38 بنك عام في السودان، وتتركز فروعها في المدن وفي ولاية الخرطوم على وجه الخصوص والنظام المصرفي يتكون من بنوك تجارية ومتخصصة سواء خاصة أو مشتركة أو مملوكة للدولة وتستهدف البنوك المتخصصة قطاعات بعينها من قبيل التنمية الاجتماعية والزراعة وال المصادر الحيوانية والتنمية الصناعية أو جماعات محددة مثل المزارعين والعمال.

معظم البنوك السودانية بدأت في تقديم خدمات التمويل متاخر الصغر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين وأخذت في التوسيع منذ ذلك الوقت لتغطي الأقاليم والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وفقاً لقواعد والأطر للسياسة المالية لبنك السودان المركزي والتي تخصص 01 بالمائة من سقف التمويل السنوي لكل بنك

خطوات كبيرة في جانب العرض خلال العام ٢٠١٧م والذي يمثل العام الأخير من الاستراتيجية الثانية للتمويل الأصغر(٢٠١٣م - ٢٠١٧م)، فقد تم تحديث وإجازة الضوابط التنظيمية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر لعام ٢٠١٧م والتي تضمنت السماح للشركات الخاصة بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر وفقاً لمتطلبات محددة، وكذلك تقديم التمويل بالجملة لمؤسسات ومصارف التمويل الأصغر، وتمويل الموسم الزراعي ٢٠١٨/٢٠١٩م (الموسم الصيفي) باستخدام التقانة عبر مؤسسات التمويل الأصغر بدعم من بنك السودان المركزي والشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة، وكذلك تواصلت المساهمة في محافظ التمويل الأصغر المتخصصة كمحفظة الخريجين ومحفظة صغار منتجي الصمغ العربي.

رغم ذلك استقرت نسبة التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة الكلية بالمصارف عند ٥٪ ب نهاية العامين ٢٠١٧م و ٢٠١٨م.

المعاملة الضريبية للتمويل الأصغر

أصبحت الضرائب المفروضة على مؤسسات التمويل الأصغر موضوعاً مثيراً للجدل في العديد من البلدان، إذ أن العوامل المحلية في كل بلد قد تفضي إلى نتائج مختلفة إلا أنها نقترح النهج التالي كنقطة بداية ويقوم هذا النهج على التمييز بين الضرائب على المعاملات المالية والضرائب على صافي الأرباح الناشئة من مثل تلك المعاملات.

الضرائب على أرباح التمويل الأصغر

أن مؤسسات التمويل الأصغر التابعة لمنظمات غير حكومية لا تسعى للربح ينبغي معاملتها نفس المعاملة التي تحظى بها جميع المنظمات غير الحكومية الأخرى، التي تعمل من أجلصالح العام، عندما يتعلق الأمر بالضرائب على صافي الأرباح، ويمكن السبب وراء هذا الإعفاء من الضرائب على الأرباح في مبدأ مفاده أن المنظمة غير الحكومية تسدى ضعفاً عاماً معروفاً ولا تقوم بتوزيع صافي فوائضها على حملة الأسهم الخاضبين أو غيرهم من المطلعين على المعلومات الداخلية بل على العكس فإنها تقوم بإعادة

للتمويل متاهي الصغر (تستهدف أصحاب الحرف ، والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك العائلات المنتجة) ، يقدم 20 بنك سوداني حالياً خدمات التمويل متاهي الصغر ، غير أن معظم البنوك تركز على تقديم هذه الخدمات في ولاية الخرطوم والتي علاوة على كونها عاصمة السودان ومركزه التجاري والمالي فإنها تمثل بنية ملائمة لعمليات التمويل متاهي الصغر أكثر جاهزية وإمكانية وتطوراً بالمقارنة مع مناطق السودان الأخرى وبخلاف البنوك التجارية والمتخصصة فإن التمويل متاهي الصغر في السودان يقدم من خلال مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) ونظام التنمية الريفية والصناديق الاجتماعية الحكومية.

2. مؤسسات التمويل الأصغر

ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من (38) مؤسسة في عام 2017م إلى 44 مؤسسة في عام 2018م، ارتفاع حجم التمويل الأصغر بالمصارف من 8797.54 مليون جنيه بنهاية عام 2017م إلى 2472.02 مليون جنيه بنهاية عام 2018م .

أرى أن المؤسسات والمنظمات والبنوك التجارية المتخصصة تلعب دوراً كبيراً في تقديم خدمات التمويل الأصغر للفئات المستهدفة والإسهام في الناتج القومي المحلي وتوظيف المدخرات والمساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة ومكافحة الفقر، ويمكن إضافة بعض المصارف ذات المهام المزدوجة ولها ارث تاريخي في تقديم التمويل الأصغر بسمياته المختلفة مثل البنك الزراعي السوداني، وتوجد أيضاً بعض المصارف والمؤسسات المتخصصة في السودان بالرغم من حداثتها لكن كان لها اثر كبير في المجتمع عبر تقديم خدمات التمويل الأصغر(بنك الأسرة - ومؤسسة الأمل للتمويل الأصغر)، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام متفق عليه للمشروعات التي يجب أن تقدم لها خدمات التمويل الأصغر، ولكن هناك شبه اتفاق بين

الباحثين والماليين على بعض المعايير التي يمكن على أساسها تحديد المشروعات التي يجب أن تستحق أن يقدم لها خدمات التمويل الأصغر مثل استقلالية العمل والإدارة والملكية، وأن يكون صاحب المشروع هو من يديره، وأن يكون حجم العمل محدود، وأن لا يتجاوز عدد العمالة (02) فرد، وأن يكون نشاط المشروع محلي.

3. المنظمات المجتمعية وغير الحكومية

معظم التمويل متاهي الصغر تم تقديمها حتى اللحظة الراهنة من خلال المنظمات المجتمعية وغير الحكومية ومن خلال استقصاء تغطي المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تقدم التمويل متاهي الصغر حالياً في البلاد كشفت أنه ما يزيد على ٩٥ بالمائة بدأت في أعقاب ١٩٩١م بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي ١٩٩٢م) وبرامج التكيف الهيكلي و أن كل من المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية تركز في عملياتها على القواعد المجتمعية أكثر من مؤسسات التمويل الرسمي وهي تعمل مباشرة في المجتمعات ومع المؤسسات المجتمعية الأخرى وتطبق أدوات مرتنة في استخدام التمويل كآلية للقضاء على الفقر كما إن غالبية المنظمات غير الحكومية تعمل في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية.

4. الصناديق الاجتماعية

هناك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان والتي تقدم الدعم للفقراء والمجموعات الأقل دخلاً بما في ذلك النساء وكبار السن والطلبة والخريجين وأصحاب المعاشات وفي حين تستقطع المענקات والدعم حجماً كبيراً من موارد الصناديق الاجتماعية، فإن صندوقين هما صندوق أصحاب المعاشات ومشروع تشغيل الخريجين هما ذوي خبرة في الإقراض المتاهي الصغر، هذان المشروعان بدأ في أنشطتهما في التمويل متاهي الصغار بين ١٩٩١م و ٢٠٠٩م وتزامن ذلك مع شهود السودان للإعلان العالمي للأمن الغذائي والمشروع في تنفيذ أنشطة التمويل متاهي الصغر الموجهة لصالح الفقراء.

الخاتمة

مما تقدم يتضح جلياً المجهودات التي بذلتها الدولة من أجل النهوض بصناعة التمويل الأصغر في السودان ، من حيث وضع الإطار العام والهيكل التنظيمي وتهيئة البيئة المناسبة من خلال سن القوانين والتشريعات وإصدار اللوائح والمنشورات والأنظمة الرقابية ، كل ذلك كان له الأثر الأكبر على إعطاء الفرصة العادلة والشفافة للفئات التي لم يسبق لها التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية وقد أسهם ذلك على جذب مدخراتهم إلى المظلة المالية الرسمية ، نأمل مستقبلاً تسلیط الضوء على التجربة السودانية من خلال عرض الانجازات في المحافل الإقليمية والدولية التي تهتم بقضايا التمويل الأصغر ، كما اقترح ان يقيّم المجلس الأعلى للتمويل الأصغر مؤتمر قومي للتمويل الأصغر يشارك فيه أصحاب المصلحة (المصارف ، ومؤسسات التمويل الأصغر، ومنظمات المجتمع المدني) والباحثين والأكاديميين لتقدير ونقويم الاستراتيجية القومية لتنمية قطاع التمويل الأصغر (2013 - 2017).



أما الصندوق الاجتماعي الرئيسي الآخر فهو صندوق التنمية الاجتماعية والمؤسس في العام 1997م والذي نشط في تقديم التمويل للعملاء على المستوى القاعدي وفي التنمية المؤسسية وبناء القدرات للهيأكل الوسيطة التمويل والادخار على المستوى المجتمعي في ولاية الخرطوم، كما كان رائداً كذلك في إطلاق شبكات من خلال تأسيس شبكة منظمات التمويل متاهي الصغر وقد تم تأسيس بعض المنظمات في ولايات أخرى من بينها الجزيرة والنيل الأبيض القضارف وشمال كردفان ونهر النيل غير أنها لا تزال في الغالب الأعم غير نشطة

5.مشروعات التنمية الريفية

يتم تمويل العديد من مشروعات التنمية الريفية من قبل المانحين الدوليين الهدف العام لهذه المشروعات هو تحسين مستويات المعيشة ودخول المقيمين الفقراء في المجتمعات الريفية الذين يعانون من الاقتتال الشعبي أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية وهي تستهدف قطاعات محددة من العملاء وفقاً لخطط عملها على الرغم من أن بعض هذه المشروعات قد وسعت من بُؤرة تركيزها لاستهداف القطاعات الفقيرة في المجتمع .

العديد من مشروعات التنمية الريفية تتضمن تأسيس خدمات مستدامة للائتمان من بين خدماتهم المتكاملة من بين أفضل المشروعات و القائمة حاليا ذات مكون قوي للتمويل الريفي مشروع التنمية الريفية لشمال كردفان مشروع التنمية الريفية لجنوب كردفان والبرنامج الخاص للأمن الغذائي ومشروع جاش لإعادة توليد مستويات مستدامة للمعيشة الهدف الرئيسي لمشروعات التمويل متاهي الصغر الريفية هو دعم الإنتاجية ودخل أفراد المزارعين والقرى والجماعات الماشية تعتمد معيشتهم على الحبوب وقطعان الماشية والزراعة الطبيعية وغيرها من المنتجات الزراعية والتركيز كذلك على المؤسسات غير الزراعية حيث ساعدت هذه المشروعات المجتمعات الريفية على تطوير عدد من الخدمات الائتمانية بما في ذلك الترتيبات المالية غير الرسمية في الشكل التقليدي (الصنايق).

المراجع والمصادر

يونيكونز للاستشارات المحدودة ،(٢٠٠٦).

11. عبدالماجد بله عبدالساوي، ((دور البنوك في استدامة المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي))، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،(العدد السادس عشر،٢٠١٥).
12. حسن الفاضل سليمان،الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر،(الخرطوم:المكتبة الوطنية أثناء النشر،٢٠١٨).
13. روبرت بك كريشين وآخرون،((الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر))،المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، متاح على الموقع الالكتروني: www.cgap.org (يونيو ٢٠٠٣).
14. صالح جبريل حامد،التمويل الأصغر في السودان (المفهوم النماذج والتطبيقات)،(الخرطوم:شركة مطباع السودان للعملة المحددة،٢٠١٠).
15. بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم،التمويل الأصغر بين الدعوة للغاء الضمانات والعمل بضمانات مخففة،مجلة المصرفي مصرفية واقتصادية،العدد خمسة وسبعون،) الخرطوم: الإداره العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي،مارس(٢٠١٤).

1. رانيا عبدالباقي وآخرون،سلسلة تقارير ميكس ٢٠١٠،شبكة سنابل للتمويل الأصغر في البلدان العربية .

2. مجلس الوزراء،(رؤية تطوير قطاع التمويل الأصغر)،(السودان: قرار رقم ٣٨٧ بتاريخ ٢٧/أكتوبر/٢٠١١).

3. وزارة المالية والاقتصاد الوطني،(قرار إعفاء عمليات التمويل الأصغر من رسوم الدمغة)،(السودان: ٢٠١٥/٤/١٤).

4. سراج الدين عثمان مصطفى،الشمول المالي رؤية مصرافية تأصيلية (الخرطوم:اتحاد المصارف السوداني،اصداره رقم ٩،٢٠١٧).

5. بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم،دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة،ورقة مقدمة اتحاد المصارف العربية،بيروت،اغسطس ٢٠١٤ (٢٠١٤).

6. تقرير بنك السودان المركزي السنوي،التقرير السادس والخمسون ٢٠١٦.

7. تقرير بنك السودان المركزي السنوي،التقرير السابع والخمسون ٢٠١٧.

8. تقرير بنك السودان المركزي السنوي للعام ٢٠١٨.

9. روبرت بك كريشين وآخرون،((الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر))،المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، متاح على الموقع الالكتروني : يونيسيف ٢٠٠٣.

٠١ بنك السودان المركزي و يونيكونز للاستشارات المحدودة ، رؤية حول تنمية و التوسيع في قطاع التمويل متناهي الصغر في السودان،(الخرطوم،



البعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي: تجربة إسارة قرى محلية شرق سنار نموذجاً

عبد الله علي محمد بابكر

مثل المدخرات والتأمين والمدفوعات والتحويلات.¹

كما عُرف الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر الصادر من بنك السودان المركزي التمويل الأصغر على أنه أي تسهيل مالي أو عيني منوه للفقير النشط اقتصادياً أو لمجموعة من الفقراء النشطين اقتصادياً وفقاً لما يحدده البنك من شروط بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما عُرف أيضاً خدمات التمويل الأصغر بأنها حزمة من الخدمات المالية و غير المالية لعميل التمويل الأصغر و تشمل منح التمويل، الإدخار، التحاويل الداخلية، التأمين، التخزين، التسويق أو أي خدمات أخرى يحددها البنك.²

2.1 التمويل الأصغر الإسلامي 1.2.1 تعريف التمويل الإسلامي

يعُرف التمويل الإسلامي بأنه تقديم ثروة عينية، أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيّنه الأحكام الشرعية (منذر قحف، 1425 هـ ص.12).

أيضاً يُعرف التمويل الإسلامي على أنه « عبارة عن شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل

¹ <https://www.findevgateway.org/ar/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D8%9F>

² بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر (7102)، الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر

1. المقدمة

لما كان تحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية هاجساً يؤرق المجتمعات البشرية في شتى بقاع العالم كان لابد من إستحداث و إبتكار آليات تنمية جديدة تعمل على المساعدة في تحقيق هذه الغاية التي يعمل عليها كل خبراء التنمية والممارسين حول العالم حيث يمكن لهذه الآليات توفير قدر معقول من التنمية المستدامة و المستمرة في المجتمعات عموماً و المجتمعات الريفية على وجه التحديد، و ينصب تركيز هذه الورقة البحثية على أحد الوسائل التي أثبتت فعاليتها و نجاعتها في تحقيق قدر مقبول من التنمية في بعض المجتمعات الريفية حول العالم و هي التمويل الأصغر الإسلامي حيث تزخر أدبيات التنمية بشواهد تنمية كثيرة على نجاح التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية في كثير من المجتمعات الريفية.

1.1. تعريف التمويل الأصغر

التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية لأصحاب الدخول المنخفضة. ويشير هذا المصطلح إلى حركة تصور عالماً تتعمم فيه الأسر المعيشية ذات الدخول المنخفضة بسبيل الوصول الدائم إلى خدمات مالية عالية الجودة و ميسورة التكلفة لتمويل الأنشطة المحققة للدخل، وبناء الأصول، وتحقيق التوازن في الاستهلاك، والحماية من المخاطر. وفي البداية إرتبط هذا المصطلح بصورة وثيقة بالائتمان الأصغر - وهوعبارة عن قروض صغيرة للغاية لمحظيين من غير أصحاب الرواتب مقابل تقديم ضمانات صغيرة للغاية أو بدون ضمانات - لكن هذا المصطلح تطور ليشمل مجموعة من المنتجات المالية

التحليلي لدراسة مشروع كهرباء قري محلية شرق سنار حيث تم الحصول على البيانات من مصادرها و عرضها و مناقشتها و من ثم الحصول على النتائج و التوصيات.

5. البعد التموي للتمويل الأصغر الإسلامي

1.5 مشروع كهرباء قري محلية شرق سنار (السودان)

نموذجأ

1.5.1 سياسات بنك السودان المركزي تجاه التمويل الأصغر بالمصارف
أولى بنك السودان المركزي عناته خاصة بتوجيه التمويل المصرفي للأنشطة الإنتاجية في قاعدة الهرم الاقتصادي، حيث اعتبر لأول مرة في السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي في العام 1990 قطاع الحرفيين كأحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، بالإضافة إلى تأكيد هذه السياسة التمويلية على أهمية منح التمويل المصرفي للأقاليم والمناطق المختلفة إقتصادياً وكذلك المشروعات الصغيرة إلى أن فرضت السياسة التمويلية في العام 2005 على كل مصرف بتسخير مالا يقل عن 10% من محفظة التمويل القائم للتمويل الأصغر لقطاعات (الأسر المنتجة، صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين).

ويأتي العام 2006 ويتبني البنك المركزي وضع رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان للفترة (2007-2011) وذلك لتطبيق المزيد من السياسات التمويلية و توجيه المزيد من الموارد المالية للمناطق الأقل نمواً ، و كنتيجة لهذه السياسات الجديدة أطلق البنك المركزي ما يسمى بالبرنامج التجاري للتمويل الأصغر و التمويل ذو البعد الاجتماعي و اختار عدد من المصارف لتنفيذ جزء من هذا البرنامج و التي كان من ضمنها مصرف المزارع التجاري. و من ثمار هذا البرنامج التجاري هذا المشروع التنموي الذي تتم مناقشته في هذه الورقة.⁴

2.1.5 التمويل الأصغر بمصرف المزارع التجاري

يعتبر مصرف المزارع التجاري رائداً في مجال تقديم خدمات التمويل الأصغر حيث بدأ هذا النوع من التمويل

⁴/ بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر (8102)، تقرير جهود بنك السودان المركزي في قطاع التمويل الأصغر”

منهما ومدى مساحته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والإستثماري. ولم يقتصر التمويل الإسلامي على المشاركة والمضاربة فقط، بل تعداهم في العصور الإسلامية الى أشكال متعددة من التعاون العفوبي غير المنظم الذي كان يتم بين الأفراد أو بين الجماعات.³

2.2.1 التمويل الأصغر الإسلامي

و مما سبق من تعريفات للتمويل الإسلامي يمكن تعريف التمويل الأصغر الإسلامي علي أنه مجموعة من الخدمات و المنتجات المالية و غير المالية المبنية علي أحكام الشريعة الإسلامية كمنح التمويل، و التأمين التكافلي، التسويق، التدريب و غيرها من الخدمات.

2. أهمية الورقة البحثية

تبغ أهمية هذه الورقة البحثية من أنها تقوم بعكس النور المشرق للتمويل الإسلامي الأصغر و كيف يمكن للتمويل الأصغر أن يوازن بين أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية في المجتمعات الإسلامية و غير الإسلامية، كما أن هذه الورقة تقدم نموذج هي للتمويل الأصغر الإسلامي ذي البعد الاجتماعي و كيف قاد هذا النموذج عشرات الآلاف من السر بمحلية شرق سنار للتنمية شاملة و نمو مستدام. كما أن هذه الورقة تقدم نموذج عمل جاهز يمكن تطبيقه في تمويل المشروعات التنموية المختلفة.

3. أسئلة الورقة البحثية

تأتي هذه الورقة البحثية لتجيب علي العديد من التساؤلات و الأسئلة علي شاكلة، كيف إستطاعت آليات التمويل الإسلامي المساهمة في تحقيق التنمية الريفية في تمويل كبرى المشروعات التنموية؟ و ما هي مقومات النجاح التي أدت إلى نجاح هذه التجربة؟ و هل يمكن استخدام هذه التجربة كنموذج عمل في مناطق أخرى؟

4. المنهجية

استخدمت هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي

³ / فرطاس، فاتحة. (2013)، ”التمويل الأصغر المعتمدة على الركاة والوقف”. ورقة عرضت في الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية(27-29 يونيو 2013)، تم تنظيمه في جامعة صفاقس – تونس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة.

وسائل الإنتاج، قوت العاملين، مشاريع الخريجين، تمويل المحاقين وغيرها من الأنشطة ذات البعد الاجتماعي.⁵

2.5 تمويل مشروع كهربة قري محلية شرق سنار

1.2.5 نبذة تاريخية عن المنطقة

تقع محلية شرق سنار في الجزء الشمالي الشرقي لولاية سنار، حيث يحدها من الجانب الشرقي ولاية القضارف و من الجنوب بمحاليا سنار و من الشمال و الغرب تحد بولاية الجزيرة و تتألف المنطقة من مجموعة من القرى و الفرقان و يبلغ عدد سكانها حوالي 230 ألف نسمة. و تعتبر المنطقة من المناطق الأقل نمواً و يحترف غالبية سكانها حرفتي الرعي و الزراعة و يوجد بها رابع أكبر مشروع زراعي قومي في السودان و هو مشروع السوكي الزراعي.⁶

2.2.5 الشراكة بين بنك السودان المركزي و مصرف المزارع التجاري

بعد إنطلاق قطار البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر و تشجيعاً للمصارف لتبني السياسات الجديدة للتمويل الأصغر فقد دخل بنك السودان المركزي في عمليات

قبل ظهوره بالصورة الحالية بسنوات طويلة، ففي مجال الإقراض الزراعي والذي يعتبر من أهم مكونات حزمة التمويل الأصغر قام المصرف بتقديم مبالغ مقدرة لتمويل هذا القطاع تحت عنوان الأسر المنتجة والتنمية الريفية وصغار المنتجين والحرفيين. في مجال التمويل الأصغر بصورته الحالية فقد كان مصرف المزارع التجاري من أوائل المصارف التي بادرت وإستجابت وتبنت المشروع الرائد مع بنك السودان المركزي وطبق هذا المشروع بداية بعشر فروع وهي شمبات، مدنى ، الفاو، القضارف، كسلا، حلفا الجديدة، سنار، الدمازين و كوسى وتم إضافة فرع بورتسودان بمشاركة منفصلة خاصة بولاية البحر الأحمر للعمل في مجال الأنشطة السائدة بالولاية مثل صيد الأسماك والأنشطة الريفية المختلفة. حيث أن المصرف حصل على المرتبة الأولى في منافسة المصارف بالسودان على الجائزة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية في دورتها الثانية للعام 2016م و ذلك عرفاناً للدور الريادي الذي ظل يضطلع به المصرف في مجال المسؤولية الاجتماعية والنتائج الباهرة لمجهودات المصرف في مجال الأنشطة ذات البعد الاجتماعي في مجالات الإسكان الفئوي ، مياه الشرب ، الإنارة بالأرياف والأحياء الطرفية ، إسكان المهرجين ، مشاريع تملك



⁵ مصرف المزارع التجاري (7102)، "تقرير مجلس الإدارة للإجتماع العام العادي للجمعية العمومية".

⁶ <https://web.archive.org/web/20120102031635/http://www.sennarstate.gov.sd/ar>



4.2.5 عقد تحصيل أقساط التمويل مع شركة الكهرباء

حيث أن عقد المشاركة قد ألزم مصرف المزارع التجاري بالاتفاق مع الهيئة القومية للكهرباء لتحصيل أقساط التمويل عند شراء الكهرباء بواسطة العملاء الممولين فقد إشترط المصرف بأخذ خطاب ضمان من محلية شرق سنار ضد مخاطر عدم السداد على الرغم من تدني مخاطر المشروع. و في يونيو من العام 2010 أبرمت محلية شرق سنار (العميل) عقد تحصيل الأقساط من المستفيدين بالقري التي تمت إثارتها مع الهيئة القومية للكهرباء حيث أن الهيئة وافقت على التحصيل بدون مقابل و قد كانت منهجية التحصيل أن تم ربط شراء الكهرباء بعداد كل مستفيد حيث لا تستطيع شراء الكهرباء إلا إذا قمت بسداد ما عليك من أقساط تمويل.

تمويلية بمختلف الصيغ مع مصارف البرنامج التجاري فتارة تكون العملية التمويلية في شكل مضاربة مقيدة و أخرى في صيغة مشاركة. و لأن مصرف المزارع التجاري من ضمن مصارف البرنامج التجاري للتمويل الأصغر فقد طلب من بنك السودان المركزي بالدخول معه في مشاركة لتنفيذ مشروع تموي كبير له بعد عميق في الريف و كان هذا المشروع هو مشروع كهربة عدد 70 قرية بمحليات شرق سنار. تم توقيع عقد المشاركة لتمويل المشروع بين الطرفين (بنك السودان المركزي و مصرف المزارع التجاري) في أكتوبر من العام 2010 و كانت قيمة عقد المشاركة مبلغ 10.4 مليون جنيه سوداني مناصفة بين الطرفين و لمدة خمس أعوام، و ذلك لتوصيل خطوط الضغط العالي و الضغط المنخفض لعدد 70 قرية بمحليات شرق سنار.

3.2.5 تنفيذ المشروع بالمقاولة بين مصرف المزارع و محلية شرق سنار

بناءً على طلب تقدمت به محلية شرق سنار (العميل) لمصرف المزارع التجاري (البنك) بالدخول معها في عقد مقاولة لتنفيذ و توصيل شبكات الضغط العالي و الضغط المنخفض لعدد 70 قرية بمحليات فقد وقع الطرفان على عقد مقاولة مدة خمس سنوات لتنفيذ المشروع. حيث أبرم عقد المقاولة في مايو من العام 2010 حيث كانت قيمة العقد مبلغ 15.3 مليون جنيه سوداني، علي أن يلتزم الطرف الثاني بتقديم خطاب ضمان لسداد الأقساط في مواعيد استحقاقها.



تحولأً تنموياً هائلاً في حياة القرويين بهذه المنطقة حيث تغير نمط حياة الناس و أثر على كافة مناحي الحياة هناك. حيث تحسن النمط الغذائي للسكان بتلك المناطق و كثرة تجارة المنتجات علي سبيل المثال و تغيرت مساكنهم من المواد المحلية إلى المواد الثابتة كالطوب الأحمر و غيرها. أيضاً أسهם المشروع في زيادة التحصيل الأكاديمي لللامتحنات المدارس بهذه القرى.

و بما أن المنطقة تعتمد بصورة رئيسية على الرعي و الزراعة فتوجد بها أعداد هائلة من الثروة الحيوانية و بالتالي كميات كبيرة من الألبان و التي كانت تهدر بسبب عدم توفر مواطن الحفظ فأصبحت الآن تحفظ و يستفاد منها لفترات طويلة. إن النموذج الذي قدمه مشروع كهربة قري محلية شرق سنار (السودان) كنموذج للبعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي يتعداه إلى درجات أعمق إلى التنمية الشاملة التي نتجت نظير تجميع جهود العديد من أصحاب المصلحة و الشركاء في المشروع مما كان له أثراً إيجابياً ملمساً على الخارطة التنموية بالمنطقة.

و خاتماً توصلت هذه الورقة البحثية إلى نتائج مفادها أنه يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يسهم مساهمة فاعلة و ملمسة لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في المجتمعات الريفية الأقل نمواً ، كما وأنه يمكن لهذا النموذج أن يطبق بصورة مباشرة لبعض المشروعات التنموية المختلفة و في مختلف البيئات.

وأخيراً توصي هذه الورقة البحثية بأن يتم عمل دراسات لقياس الأثر التنموي لمشروع كهربة قري محلية شرق سنار حتى يتم التأسيس و التوثيق لهذه التجربة البارزة بصورة أكثر عمقاً، و أيضاً تؤكد هذه الورقة البحثية للدور الحيوي و العميق للتمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث أن مثل هذا المشروع يضم تحت مظلته أكثر من هدف تنموي.

6. النتائج والتوصيات

من خلال ما تم سرد من معلومات حول تمويل إنارة قري محلية شرق سنار عن طريق التمويل الأصغر الإسلامي و ذلك بتوصيل شبكات الضغط العالي و الضغط المنخفض لعدد 70 قرية، يتضح جلياً أن السياسات التي تبناها بنك السودان المركزي لتشجيع المصادر للدخول في قطاع التمويل الأصغر و التمويل ذو البعد الاجتماعي كان لها أثر كبير في تحقيق قدر معقول من التنمية الريفية في بعض مناطق السودان. وحيث أن النظام المصرفية في السودان نظام إسلامي صرف فإن جميع المعاملات المالية تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء فقد تم استخدام صيغتي المشاركة و المقاولة لتنفيذ مشروع كهربة قري محلية شرق سنار. حيث إستخدمت صيغة المشاركة بين الأطراف الممولة للمشروع (بنك السودان المركزي و مصرف المزارع التجاري) و صيغة المقاولة بين العميل و المصرف (محلية شرق سنار و مصرف المزارع التجاري).

مما لا شك فيه أن هناك عدة عوامل تضافرت جماعتها و قادت هذه التجربة إلى هذا النجاح التموي الباهر لجعل منها نموذجاً يحتذى به حتى من مصرف المزارع نفسه (الجهة المنفذة للمشروع) و من بعض المصادر السودانية الأخرى و من هذه العوامل التي ساعدت على نجاح هذا المشروع هي:

1- السياسات التشريعية التي تبناها بنك السودان المركزي في تحفيز المصادر للدخول في التمويل الأصغر من خلال الدخول مع هذه المصادر في عمليات تمويلية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي و تارة بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني حتى يتيه لها المزيد من الموارد المالية بغرض تسخيرها في تمويل الأنشطة التنموية المختلفة.

2- أيضاً من العوامل التي ساعدت على نجاح المشروع هي إيمان مصرف المزارع التجاري بالمسؤولية المجتمعية تجاه أهالي الريف،

3- كما يدخل أيضاً ضمن عوامل النجاح التفاصيم الكامل بين مختلف شركاء المشروع من ممولين و منفيذين و متخصصين و مستفيدين نهائين.

و قد أحدث مشروع كهربة قري محلية شرق سنار

7. المراجع

4. بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر (2018)، «تقرير جهود بنك السودان المركزي في قطاع التمويل الأصغر»
5. مصرف المزارع التجاري (2017)، «تقرير مجلس الإدارة للجتمع العام العادي للجمعية العمومية».

gro.yawetagvednif.www/:sptth.6
 8%9D%7A%8D%-88%9D%78%9D%7A%8D%58%9D%/ra
 A%8D%-48%9D%A8%9D%88%9D%58%9D%AA%8D%4
 F9%8D%1B%8D%AB%8D%5B%8D%3A%8D%48%9D%7

[/53613020102102/bew/gro.evhcra.bew//:sptth.7](http://53613020102102/bew/gro.evhcra.bew//:sptth.7)
[/ra/ds.vog.etatsrannes.www//:ptth](http://ra/ds.vog.etatsrannes.www//:ptth)

1. منذر قحف، (2005)، «مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي»، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب»، ص.12.

2. بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر (2017)، «الإطار التنظيمي والرقمي لمؤسسات التمويل الأصغر»

3. فرطاس، فائزة. (2013)، «التمويل الأصغر الإسلامي نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف». ورقة عرضت في الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية (29-27 يونيو 2013)، تم تنظيمه في جامعة صفاقس - تونس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية - جدة.

المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الأصغر حتى ديسمبر 2019

تحليل: عبد الله علي محمد بابكر

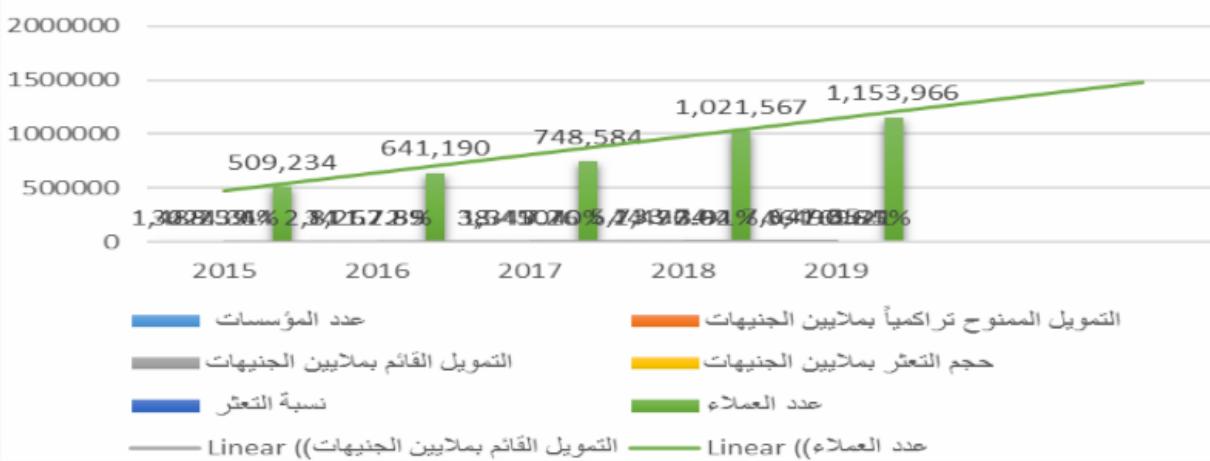
مليار جنيه في العام 2018 إلى مبلغ 7.6 مليار جنيه في العام 2019 بنسبة زيادة تعادل 33%， و نجد أن نفس هذه الزيادة حدثت في التمويل الأصغر القائم، في المقابل نجد أن عدد المؤسسات إرتفع من 44 مؤسسة في العام 2018 إلى 46 مؤسسة، كما إرتفع حجم التعثر من مبلغ 96 مليون جنيه إلى مبلغ 169 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت 75% لكن على الرغم من ذلك لا تزال نسبة التعثر في حدود المقبولة في حوالي 4.8% في العام 2019 مقارنة بنسبة 3.9% في 2018. ويستخلص من ذلك أن الإتجاه العام لمؤشرات التمويل الأصغر الكمية هو الزيادة كما يبين (شكل - (1)): في الجانب الآخر نجد أن حجم التمويل الأصغر بالمصارف مستمر في تحقيق نمو مضطرب على الرغم من الثبات النسبي للنسبة المنفذة من نسبة 12% المحددة في السياسة التمويلية بتوجيهها للتمويل الأصغر من محفظة التمويل المنفذة لكل مصرف، في المقابل نجد

يستمر قطاع التمويل الأصغر في تحقيق معدلات نمو مطردة معقولة خلال العشر سنوات الأخيرة على الرغم من تذبذب مؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني، ففي جانب موفرى الخدمات من المؤسسات غير المصرفية إرتفع عدد المؤسسات إلى 46 مؤسسة تمويل أصغر منتشرة بجميع ربوع السودان في ديسمبر 2019 ، هذا بالإضافة إلى عدد المصادر العاملة والتي يبلغ عدد 37 مصراً بما فيها بنك الأسرة الذي هو في الأساس بنك تمويل أصغر. الجدول التالي يوضح التطور و النمو بمؤسسات التمويل الأصغر من حيث المحفظة التمويلية، عدد العملاء، حجم التعثر، و عدد المؤسسات و ذلك في الفترة من 2015 إلى 2019 . يلاحظ من الـ (جدول - (1)) أن المؤشرات الكمية لمؤسسات التمويل الأصغر ل القطاع شهدت تطوراً ملحوظاً و نمواً مضطرباً في كافة مؤشراته حيث نجد إرتفاع حجم التمويل الأصغر التراكمي من مبلغ 5.7

#	العام	عدد المؤسسات	التمويل الممنوح تراكمياً بـ ملايين الجنيهات	التمويل القائم بـ ملايين الجنيهات	حجم التعثر بـ ملايين الجنيهات	نسبة التعثر	عدد العملاء	متوسط حجم التمويل(ألف جنيه)
1	2015	32	2.98	509,234	4%	25.64	624.31	1,488.39
2	2016	34	4.32	641,190	5%	67.59	1,252.85	2,811.72
3	2017	38	4.5	748,584	7.70%	104	1,343.26	3,545
4	2018	44	5.61	1,021,567	3.91%	96.64	2,472.02	5,733.74
5	2019	46	6.63	1,153,966	4.85%	169.21	3,490.64	7,647.55

(جدول - 1)

النمو في عدد المؤسسات و المحفظة التمويلية خلال 5 سنوات



(شكل - 2)

للتمويل الأصغر بالمصارف في الفترة من العام 2015 إلى العام 2019: كما هو موضح في (جدول - 2))

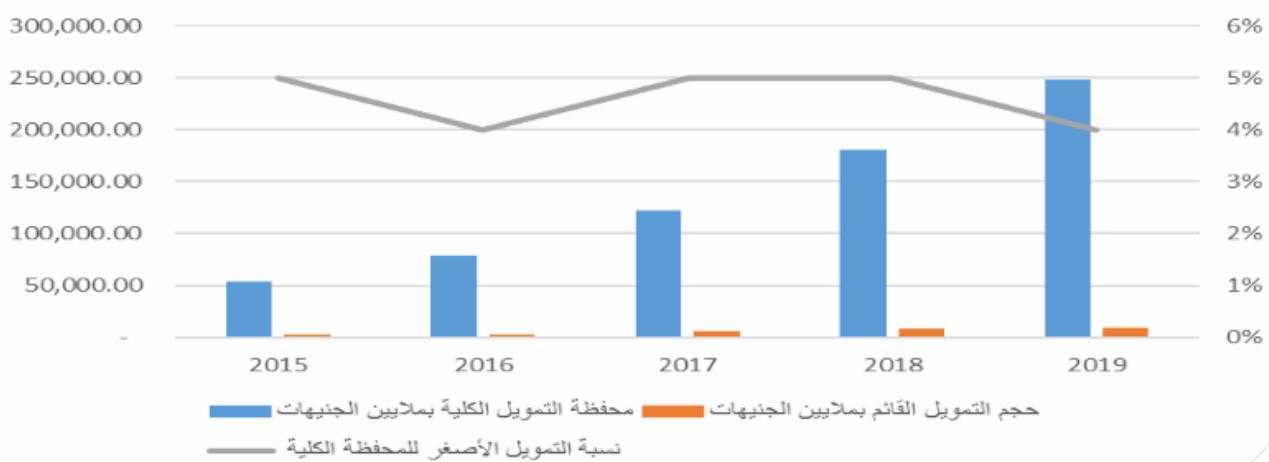
و نجد بصورة عامة تذبذب النسبة المنفذة بالمصارف ما بين 5% إلى 14%، الشكل التالي يوضح الإتجاه العام للتمويل الأصغر بالمصارف: كما هو موضح في (شكل - 2))

أن حجم التمويل الأصغر بالمصارف ارتفع من مبلغ 8.8 مليار جنيه سوداني في العام 2018 إلى مبلغ 8.92 مليار جنيه في العام 2019 بنسبة زيادة طفيفة تقدر بـ 1%， كما نجد أن نسبة التمويل الأصغر إنخفضت من 15% في العام 2018 إلى 4% في العام 2019 على الرغم من الزيادة الطفيفة في حجم التمويل الأصغر و يعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم محفظة التمويل الكلية للمصارف، الجدول التالي يوضح الملامح العامة

نسبة التمويل الأصغر للمحفظة الكلية	حجم التمويل القائم بـ ملايين الجنيهات	محفظة التمويل الكلية بـ ملايين الجنيهات	العام
5%	2,692.00	53,456.00	2015
4%	2,914.00	78,975.00	2016
5%	6,197.00	122,111.50	2017
5%	8,797.54	181,080.27	2018
4%	8,916.46	247,945.58	2019

جدول - (2)

أهم مؤشرات التمويل الأصغر والمصارف المقدرة لـ 2015-2019



شكل - (2)





بروفايل مؤسسي

مؤسسة بنك الإبداع للتمويل الأصغر (السودان)

تحقيق أهداف «التنمية المستدامة» ومرامي «نموذج الأعمال الإجتماعية» المتواافق وأهداف الألفية الثالثة في التنمية المستدامة والمتنا gamm مع الاحتياجات التنموية لشرائح المهمشين والمرأة والطفل والفقراء بصورة مباشره عبر خدماته المالية وغير مالية. وإستهدافه للفئات المهمشة لإدماجها ماليا. تم تأسيس بنك الإبداع في السودان من خلال اتفاقية شراكه ما بين صندوق الخليج العربي للتنمية (آجفند) والبنك الإسلامي للتنمية، جده، ومصرف المزارع التجاري، وبنك تنمية الصادرات، السودان، والشركة السودانية للتنمية التمويل الأصغر، ومساهمين من القطاع الخاص السوداني والعربي برأس مال قدره 5.000.000 دolar (خمسة مليون دولار) تم تسجيل بنك الإبداع كشركة مساهمه خاصة وتم التصديق له من بنك السودان المركزي في ديسمبر 2013م، وبدأ البنك نشاطه الفعلي في يناير 2014م. نموذج آجفند بني على الشراكات فقد كان بنك الإبداع ثمرة شراكة بين البنك الإسلامي للتنمية والاجفند وبلغت مساهمة البنك الإسلامي في رأس المال البنك 30% كثاني أكبر مساهم في بنك الإبداع السوداني. الشيء الذي شجع بقية المساهمين للمساهمة في هذا البنك، كغيره من بنوك آجفند يعمل بنموذج الأعمال الإجتماعية، حيث لا يوزع للمساهمين اي نوع من الارباح بل تعاد الارباح وترسمل مرة اخرى.

منذ ان أطلقت (آجفند) فكرة إنشاء بنوك الفقراء في الدول العربية كان السودان من أوائل الدول التي تم التفكير فيها. وبالفعل فقد كانت اول زيارة لوفد من (آجفند) للسودان في العام 2002م . ولم تكن السياسات والتشريعات وقتها مشجعة لقيام مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر وبالتالي تأخر قيام بنك الإبداع بالسودان لأكثر من 10 سنوات. وفي هذه الفترة حصلت تطورات ملموسة في قطاع التمويل الأصغر بالسودان حيث تم وضع إستراتيجية خمسية (2007-2011م) لتهيئة صناعة التمويل الأصغر في السودان، تم بموجبها إنشاء وحدة التمويل الأصغر في بنك السودان المركزي كزراع للبنك المركزي في تنفذ هذه الاستراتيجية، التي إهتمت بخلق إطار التشريعات والسياسات المساعدة للتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر ، من بينها الاطار الرقابي والتشريعي لقيام مؤسسات التمويل الأصغر بالسودان، 2011، بالإضافة إلى تشجيع سوق التمويل الأصغر بالجملة بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر كجزء من آليات إستغلال نسبة 12% التي حددها البنك المركزي من إجمالي المحفظة المصرفية السنوية للمصارف للتمويل الأصغر. في هذا الجو المفعّم بالسياسات والتشريعات الجاذبة نشأ بنك الإبداع السودان وانطلق بقوة منذ أن تم ترخيصه. تجربة بنك الإبداع السودان تصب في



أخبار متفرقة

زيارة وفد شبكة مؤسسات التمويل الأصغر لوحدة التمويل الأصغر



استقبلت وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي في الخامس من ديسمبر 2019 وفد يضم 22 مشاركاً من منسوبي قطاع التمويل الأصغر بالجمهورية اليمنية ويمثل الوفد شبكة مؤسسات التمويل الأصغر باليمن. الجدير بالذكر أن الهدف والغاية من الزيارة هو الإطلاع على التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي، حيث تعرف الوفد على سياسات بنك السودان المركزي ومجهوداته في تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر وغادر الوفد بإنطباع إيجابي كبير حول التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي والإصرار على تطبيق التجربة ضمن القطاع المالي في اليمن.

للمراسلات

تعنون المراسلات باسم السيد/[رئيس تحرير المجلة على العنوان](#)

التالي:

بنك السودان المركزي

صندوق بريد ٣١٣

[وحدة التمويل الأصغر](#)

ترسل المواضيع للمجلة على الإيميلات الآتية:

Saifeldin.Barri@cbos.gov.sd

Abdalla.Babiker@cbos.gov.sd